

مركز البحوث للتنمية الدولية في مصر

ولهذه المبادرة التي يقودها منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية (وتركيا وإيران) ، ومقره القاهرة، تأثير واضح على مناخ السياسات.

وقد أدت أربع سنوات من الأنشطة إلى وضع إطار تنظيمي أكثر ودأ لهذا النوع من المشروعات وإجراء مراجعات لنظام ضريبة الدخل وإدخال تعديلات على قانون المناقصات للمشتريات الحكومية. وينوي المركز مساعدة بحوث مماثلة في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مصر واحدة من تسع دول مشاركة في مبادرة إقليمية موسعة لإدارة الطلب على المياه. وتركز هذه المبادرة على الاستخدام الأكفأ لموارد المياه المتاحة. وخلال العقد الماضي قدم المركز (IDRC) والوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) الدعم والمساندة للعديد من المشروعات البحثية وإقامة شبكة من الباحثين في مجال إدارة الطلب على المياه في الشرق الأوسط، وفي عام ٢٠٠٤ أنشأت تلك الوكالات المانحة برنامج WaDimena وهو برنامج مدته خمس سنوات ويتولى المركز مهمة تنسيقه، باعتباره آلية جديدة لتوفير التمويل للباحثين في مجال إدارة الطلب على المياه بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن مقره بالمكتب الإقليمي للمركز بالقاهرة، يساعد البرنامج المجتمع البحثي وصناع السياسات والمجتمع المدني على إعداد السياسات وتقديم الحلول العملية لتحقيق الاستخدام الأكثر كفاءة وعدلاً واستدامة للموارد المائية.

ولسوف يحصل صناع السياسات في مصر على دراسة من إعداد منتدى البحوث الاقتصادية عن اتفاقيات التجارة الدولية المتداخلة في الدول التي يدعمها المركز كما تستفيد مصر من جهد يدعمه المركز وتضطلع به منظمات غير حكوميتين لإتاحة برامج ومحتوى الحاسب الآلي والإنترنت

وجه مركز البحوث للتنمية الدولية الكثير من دعمه في مصر نحو مساعدة المزارعين في الوصول إلى الموارد المائية النادرة وتحقيق أفضل استخدام لهذا المورد. كما استهدفت البحوث الممولة من المركز أيضاً تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء وتعزيز فرص الأعمال الصغيرة في المنافسة في الأسواق العالمية.

يركز أحد البحوث التي يمولها المركز حالياً على المزارعين الذين يستوطنون الأراضي الصحراوية الواقعة إلى الغرب من بحيرة ناصر. ويقدم المركز تمويلاً لمؤسسة الشرق الأدنى - وهي منظمة غير حكومية مقرها بالولايات المتحدة الأمريكية - لدعم ما تقوم به من عمل مع أعضاء ذلك المجتمع المحلي ومتخذي القرار على المستويين المحلي والوطني للتأكد من أن هؤلاء المستوطنين الجدد يندمجون بنجاح وبأقل تأثير بيئي على النظام البيئي الهش.

قدمت الحكومة المصرية دعماً قوياً لتلك المبادرة: وهي تخطط لتوطين حوالي مليون نسمة على الأراضي المحيطة ببحيرة ناصر بحلول عام ٢٠١٧، وذلك في إطار استراتيجية لمحاربة الفقر من خلال التنمية الزراعية للأراضي الصحراوية المستصلحة. ولقد أدى التفاعل بين فريق المشروع وصناع السياسات إلى تغييرات في تلك السياسات وقد بدأت الوكالات المعنية في تنسيق أعمالها في المنطقة. كما ستقوم إحدى الإدارات الجديدة التي يعمل فيها أفراد قامت مؤسسة الشرق الأدنى بتدريبهم، برصد استخدام الكيماويات وتقديم خدمة إرشادية للمزارعين.

كما يدعم المركز أكبر مبادراته في مصر، والممولة أيضاً من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمتمثلة في مساعدة الحكومة المصرية في تطوير وتبني سياسات لتشجيع نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (SMMEs).

ولقد أدى تفاعل الفريق مع صناع السياسات إلى استحداث تعديلات على مستوى السياسات مثل إنشاء إدارة لتقديم النصح والمشورة للمزارعين حول الاستخدام السليم للكيماويات وعقد اجتماع دوري للوكالات المعنية لمنطقة البحيرة لتنسيق خطط عملها.

(مشروع رقم ١٠٢٣٧٦: البيئة الزراعية غرب بحيرة ناصر: نحو استراتيجيات للمعيشة المستدامة. مدة المشروع: ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. المبلغ المخصص من المركز: ٤٧٨,٧٦٠ دولاراً كندياً. الشخص المسئول بالمركز: لمياء الفتال - جهة البحث الرئيسية: مؤسسة الشرق الأدنى - نيويورك / الولايات المتحدة الأمريكية. جهة البحث المحلية: أحمد فاروق - مركز خدمات التنمية، ٤ شارع أحمد باشا الدور الحادي عشر - جاردن سيتي / القاهرة - مصر).

تحسين مناخ سياسات الأعمال الصغيرة

تعد الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر مهمة في التصدي لتحديات التشغيل التي تواجهها مصر. ورغم أن الحكومة والمنظمات الأهلية والوكالات المانحة قد أقامت برامج تستهدف تلك المشروعات إلا أن المناخ العام لسياسة تنمية تلك المشروعات يظل ضعيفاً، جزئياً بسبب عقود طويلة من التخطيط المركزي من جانب الدولة لجهود التصنيع.

تولت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (قبل آخر تعديل وزاري في مصر) المسئولية عن تنسيق السياسات القومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. ويدعم البحث الذي أجراه منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية (وتركيا وإيران)، والذي يتخذ من القاهرة مقراً له، جهود الوزارة في تطوير السياسات والتشريعات واللوائح اللازمة لنمو هذا القطاع. والحقيقة أن تعاون المنتدى أدى إلى تحسينات تستهدف صغار المبادرين. ولقد تبنت الحكومة رؤية جديدة لتنمية تلك المشروعات تتضمن إجراءات ملموسة وبرنامجاً زمنياً لمساعدة تلك الأعمال على أن تصبح قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ونتيجة لهذا البحث فقد وفرت مراجعة قانون ضريبة الدخل وقانون المناقصات للمشتريات الحكومية ظروفاً مؤاتية لنمو تلك الأعمال. وفي نفس الوقت فإن المنتدى يعزز قدرات الوزارة من خلال التدريب والمساعدة الفنية، ويشجع توثيق العلاقات بين الوزارة والأطراف المعنية الأخرى بمن فيهم المستثمرين أنفسهم في هذا القطاع.

وتوفيقها مع نظم الاتصال والثقافة والمعايير المحلية. وبالمثل فإن مجموعة من شركاء المركز تسعى إلى تضيق "الفجوة الرقمية" في قارة أفريقيا. وسوف توفر تلك المجموعة المعلومات والتدريب لمتخذي القرارات من الأفارقة حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات الملائمة بشأن الخيارات التكنولوجية للشبكات اللاسلكية باعتبارها مكملاً منخفض التكلفة وعالي الفاعلية للبنية الأساسية السلكية.

هذا، ويعمل المركز في مصر منذ عام ١٩٧١ - الأمر الذي جعلها من أوفر الدول نصيباً من أنشطة المركز بالمنطقة. ولقد أنشأ المركز مكتبه الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مصر عام ١٩٧٦. ومنذ سبتمبر ٢٠٠٥، انضم الدكتور أحمد جلال المدير التنفيذي للمركز المصري للدراسات الاقتصادية، وهو مركز بحثي مستقل، إلى عضوية مجلس محافظي مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC).

وخلال ٣٥ سنة خصص المركز ٢٨ مليون دولاراً كندياً لمائة وخمسة وثمانين مشروعاً بعضها كان ذا نطاق إقليمي. ويوجد حالياً ١٠ مشروعات نشطة يقدر تمويلها بما يتجاوز بقليل ستة ملايين دولاراً كندياً.

أضواء على بعض المشروعات البحثية

التوطين الصحي والمستدام

تتضمن استراتيجية الحكومة المصرية لمكافحة الفقر من خلال التنمية الزراعية للأراضي الصحراوية المستصلحة خططاً لتوطين حوالي مليون نسمة حول بحيرة ناصر بحلول ٢٠١٧. ومع ذلك فقد أظهرت التجربة أن المستوطنين الجدد يواجهون مصاعب جمة وأنهم قد يحدثوا آثاراً سلبية على النظم البيئية الهشة. ورغم أن التربة الصحراوية في منطقة البحيرة ضعيفة الخصوبة إلا أن القرب من البحيرة - واحدة من أكبر خزانات المياه العذبة في العالم - والظروف المناخية المناسبة يوفران للزراعة إمكانات عالية. ولكن المزارعون يفتقرون إلى المعرفة الكافية بزراعة الصحراء وبالخصائص المحددة لهذا النظام البيئي.

يعمل الباحثون من مؤسسة الشرق الأدنى من كتب مع أعضاء ثلاث مجتمعات محلية غرب البحيرة وتضم ٢٥٠٠ أسرة زراعية صغيرة، ومع القيادات على المستويين المحلي والوطني بغرض تشجيع الزيادات المستدامة في دخل الأسر وتبني سلوكيات بيئية إيجابية ويجري فريق المشروع بحثاً تجريبياً على المحاصيل بغرض تحسين إنتاجيتها.

يعزى بشكل رئيسي إلى الاستخدام الكثيف للمبيدات والأسمدة الكيميائية التي تلوث مياه الشرب. وسوف يدرس الباحثون من جامعة الإسكندرية والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ما إذا كانت ممارسات وسياسات الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية سوف تحسن من الأوضاع الصحية للسكان وسلامة النظام البيئي ذاته.

(المشروع رقم: ١٠٠٧٧١-٠٠٣. تطوير مداخلات صحية لمحافظة الفيوم: مقارنة للنظام الزراعي البيئي. المرحلة الثانية - مدة المشروع: ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ المبلغ المخصص من المركز: ٣٢٧,٨٦٣ دولار كندي. الشخص المسئول بالمركز: لمياء الفتال. جهة البحث: د. فوزي كشك - جامعة الإسكندرية - مصر. الموقع على الشبكة (www.alex.edu.eg).

استخدام القيم الاجتماعية لتحسين إدارة المياه

يقدر نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة في مصر بحوالي ٣٠ متر مكعب. وبذلك تقع مصر على رأس قائمة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للبلاد التي تعاني من ندرة المياه. ويدرس باحثون من كلية الزراعة بجامعة المنيا، القيم الاجتماعية والثقافية للمياه وكذلك الطرق التقليدية والحديثة لإدارتها في محافظة المنيا. ولقد أسس الباحثون عملهم على فهم حقيقة أن تطوير الري يتطلب دراسة الاحتياجات السياسية والفنية والإدارية واحتياجات مستخدمي المياه. ونتيجة لهذا البحث فقد التقى كل أصحاب المصلحة - بمن فيهم صناع السياسات والمزارعين - لمناقشة الجوانب الفاعلة وغير الفاعلة في إدارة المياه بواسطة المجتمعات المحلية. وقد وجد الباحثون أنه في الوقت الذي تقلل فيه روابط مستخدمي المياه الصراع بين المستخدمين على نفس المورد المائي، فمزال المزارعون غير قادرين على الشعور بملكيته لتلك الروابط - الأمر الذي يعرض للخطر فاعليتها واستدامتها. كما أوصى الباحثون بضرورة أن تلعب الحكومة دوراً أكبر في دعم هذا النوع من الإدارة الجماعية المحلية.

(المشروع رقم: ١٠١٠١٨. القيم الاجتماعية وإدارة المياه في مصر. مدة المشروع: ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥. المبلغ المخصص من المركز: ١٥٧,٥٠٠ دولار كندي. الشخص المسئول بالمركز: لمياء الفتال. جهة البحث: د.م.ع. محمد كشك - معمل تحليل التربة والمياه والنبات - قسم الأراضي / كلية الزراعة - جامعة المنيا)

(مشروع رقم ١٠٠٠٦٧. تحسين القدرة التنافسية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. مدة المشروع: ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦. المبلغ المخصص من المركز: ٥٠٠,٠٠٠ دولار كندي. الشخص المسئول بالمركز: الوثائق كمير. جهة البحث: د/ هبة حندوسة، منتدى البحوث الاقتصادية - ٧ شارع بولس حنا - الدقي / الجيزة - مصر. البريد الإلكتروني: erf@erf.org.eg)

فهم آثار الاتفاقيات التجارية

خلال العقد الماضي، وقعت دول عربية عدداً من الاتفاقيات التجارية الإقليمية. ول سوء الحظ لم تتم دراسة تطبيقاتها بطريقة منهجية. بل إن هناك فجوات بين ما تنص عليه تلك الاتفاقيات وما يتم تنفيذه بالفعل. وسوف يساهم الفهم الصحيح للأسباب الكامنة وراء تلك الفجوات إسهاماً كبيراً في صناعة السياسات والبحث الأكاديمي. ويحتاج صناع السياسات على وجه الخصوص إلى معلومات حول الأثر الصافي لهذه الاتفاقيات على مقتصدات الدول العربية المشاركة. وتساهم تلك المعلومات في بناء الجهود لتحسين تنفيذ الترتيبات القائمة والتفاوض على اتفاقيات مستقبلية وتصميمها.

يجل منتدى البحوث الاقتصادية الوضع في مصر والأردن والمغرب وتونس. وسوف تكون الورقة البحثية الناتجة أداة توجيه للقضايا ذات الأولوية. وبعد ذلك سوف يركز الباحثون على مصر والمغرب، بتحليل الأثر الصافي لاتفاقيات التجارة الإقليمية المتداخلة. وسوف تعقد مؤائد مستديرة لمناقشة النتائج.

(المشروع رقم ١٠٢٢٣٥. مضامين السياسة للاتفاقيات التجارية التفضيلية في الدول العربية. مدة المشروع: ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦. المبلغ المخصص من المركز: ٣٢٢,٠٠٠ دولار كندي. المسئول بالمركز: سوزان يوكس. جهة البحث: د. هناء خير الدين - منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، ٧ شارع بولس حنا - الدقي / الجيزة - مصر. رقم الهاتف: ٣٧٦٠٢٨٨٢ (+٢٠٢). رقم الفاكس: ٣٧٦١٦٠٤٢ (+٢٠٢). البريد الإلكتروني: erf@erf.org.eg)

أناس أصحاء وأراضي منتجة

محافظة الفيوم واحة زراعية واسعة يرويها أحد فروع نهر النيل. ونظراً لارتفاع مستوى الماء الأرضي وسوء الصرف تنتشر فيها أمراض مرتبطة بالمياه مثل الملاريا. ويزداد الوضع سوءاً بفعل سوء ممارسات إدارة الأراضي والمياه والتلوث البيئي الذي

عبور الفجوة الرقمية بالتكنولوجيا اللاسلكية

تتمثل التكلفة العالية للبنية التحتية السلكية حاجزاً للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتغير الاجتماعي في الدول النامية. وفي المقابل فإن التكنولوجيا اللاسلكية الأقل تعقيداً مثل Wifi & Wimax يمكنها إتاحة اتصالات أقل تكلفة ومضمونة ومكملة للشبكات التقليدية. وتعد هذه الشبكات فعالة على وجه الخصوص في الأماكن التي لا توجد فيها بنية أساسية - الأمر الذي يساعد المجتمعات المحلية لتخطي أجيال من التكنولوجيا القائمة. ولكي يتحقق بالفعل "عبور الفجوة الرقمية" يتعين القيام باستثمارات متكاملة في البنية التحتية السلكية واللاسلكية وجهوداً مشتركة من جانب القطاعات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح.

تنظم مجموعة من الشركاء الأفارقة ورش عمل وتدريباً على كيفية إنشاء شبكات مجتمعية لاسلكية وإعداد مناهج دراسية صفية باللغة الإنجليزية والفرنسية والعربية لمجمع معلومات على الشبكة حول التكنولوجيات اللاسلكية ضمن مكونات أخرى.

(المشروع رقم: ١٠٢٦٩٣. بناء القدرات للتواصل اللاسلكي بين المجتمعات المحلية في أفريقيا. مدة المشروع: ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦. المبلغ المخصص من المركز: ٣١٩,٨٧٠ دولار كندي. الشخص المسئول بالمركز: عادل الزعيم. جهة البحث:

Ann Tothill, Association for Progressive Communications, APC Secretariat, Presidio Building 1012, Torney Avenue, PO Box 29904 Francisco, CA 94129 USA Executive Director's Office, PO Box 29755, Melville 2109, San South Africa. Tel.: 27-11-726-1692, Fax: 27-11-726-1692 Email: webeditor@apc.org)

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)، المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

العنوان البريدي: ص.ب. ١٤ الأورمان الجيزة، القاهرة، مصر
عنوان المكتب: ٨ شارع أحمد نسيم، الطابق الثامن، الجيزة، القاهرة، مصر.

هاتف: ٢٠-٢-٣٣٣٦-٧٠٥١/٥٢/٥٣/٥٤/٥٥

فاكس: ٢٠-٢-٣٣٣٦-٧٠٥٦

بريد إلكتروني: skamel@idrc.org.eg

سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦

برامج الحاسب ومحتوى الشبكة باللغات والثقافات المحلية

من المتفق عليه على وجه العموم - أن برامج الحاسب والمحتوى يجب توفيرهما بلغة مألوفة للمستخدم حتى يقبل على استخدام الحاسب والانترنت والاستفادة المثلى منهما. غير أن معظم برامج الحاسب ومحتوى الشبكة مطور باللغة الانجليزية وعدد قليل من اللغات الغربية الأخرى ويهدف المشروع الذي تديره منظمة Kabissa، وهي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة، إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر توفراً وملاءمة لمستخدمي الحاسب والشبكة الذين يتحدثون أكثر من لغة في شمال أفريقيا وذلك عن طريق إتاحة البرامج ومحتوى الشبكة باللغات والثقافات والتفضيلات المحلية. وسوف يؤدي هذا بدوره إلى جعل التكنولوجيا أداة قوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية.

في هذا المشروع ذي السنوات الثلاثة تعمل منظمة Kabissa مع عدد من المنظمات غير الحكومية والاتحادات والمؤسسات الأمريكية والمحلية. ويتضمن المشروع مسحاً مبدئياً عن الوضع الحالي لصياغة البرامج والمحتوى باللغات المحلية في أفريقيا، وورش عمل يتبادل فيها الخبراء الأفارقة وغيرهم المعلومات ويحددون مجالات التعاون، وقاعدة بيانات مطوري البرامج ومؤلفي المحتوى باعتبارهم الموارد الضرورية لإنجاح هذا المسعى.

(المشروع رقم: ١٠٢٩٣٣. توطين الحاسب عبر الربوع الأفريقية: تعزيز قدرات التحويل إلى اللغات العربية والأفريقية. مدة المشروع: ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨. المبلغ المخصص من المركز: ٣١٢,١٠٠ دولار كندي. الشخص المسئول بالمركز: عادل الزعيم. جهة البحث: كيم لوري

Lead Research partner: Kim Lowry, Kabissa Inc., 1519 Connecticut Avenue, Suite 200, Washington DC 20036, USA.

Tel: (202) 265-6116. Fax: (702) 441-8964.

Email: info@kabissa.org, Website: www.kabissa.org.)

مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) هو إحدى المؤسسات الدولية الرائدة في إنتاج وتطبيق المعرفة الجديدة بغرض الارتقاء إلى مستوى التحديات الحالية للتنمية الدولية. ولقد عمل المركز عن كثب لأكثر من ٣٥ عاماً مع باحثين من الدول النامية في سعيهم للوصول إلى الوسائل التي تؤدي إلى بناء مجتمعات أفضل صحة وأكثر عدالة وازدهاراً.

International Development Research Centre

PO Box 8500, Ottawa, ON, Canada K1G 3H9

Street address: 150, Kent Street, Ottawa, ON, Canada, K1R 7Y6

تليفون: ١-٦١٣-٢٣٦-٦١٦٣

فاكس: ١-٦١٣-٢٣٨-٧٢٣٠

البريد الإلكتروني: info@idrc.ca